

# الموضوع : التشریفات الليبية

قرار رقم 190 لسنة 1990 بشأن السماح  
للتشاركيات والحرفيين والموزعين الافراد  
بالاستيراد من الاقطاع العربية

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 21

السنة الثامنة والعشرون

**قرار اللجنة الشعبية العامة**

**رقم (190) لسنة 1990م**

**بشأن السماح للتشاركيات والحرفيين  
والموزعين الأفراد بالاستيراد من الأقطار العربية**

**اللجنة الشعبية العامة**

بعد الاطلاع على القانون رقم 64 لسنة 1971 في شأن الاستيراد ،  
وعلى القانون رقم 12 لسنة 1989 بشأن اعفاء البضائع ذات المنشأ  
العربي من الضرائب الجمركية ،  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 248 لسنة 1989 بتقرير  
بعض الاحكام في شأن الاستيراد ،  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 386 لسنة 1989 بشأن السماح  
لتشاركيات والحرفيين والموزعين الأفراد بالاستيراد من الجمهورية التونسية ،

**قررت**

**مادة (1)**

يسمح للتشاركيات والحرفيين والموزعين الأفراد الحاصلين على تراخيص  
 SARIE المفعول طبقاً لاحكام التشريعات النافذة لمارسة نشاطهم ، باستيراد  
 البضائع والسلع ذات المنشأ العربي من كافة الأقطار العربية .

**مادة (2)**

يلتزم المرخص له بالاستيراد وفق احكام المادة السابقة بمراعاة الضوابط  
التالية :-

- ١ ) أن تكون السلع التي يستوردها من بين السلع المرخص له ببيعها ،  
أو تدخل ضمن مكونات النشاط الذي يزاوله .
- ٢ ) أن يتولى تسويق ما يستورده من خلال المحل المرخص بالبيع فيه ،  
بالنسبة للموزعين الأفراد .
- ٣ ) أن يقوم بالاستيراد وفق الاجراءات المصرفية المتعارف عليها وفي  
أطار الموازنة الاستيرادية المعتمدة .
- ٤ ) أن تكون شهادة المنشأ مصدقاً عليها من الجهات المختصة ضمن  
المستندات التي تقدم للجهات المختصة بالجماهيرية العظمى .

**مادة (3)**

لا يجوز الاستيراد وفقا لاحكام هذا القرار ، الا بعد الحصول على ترخيص من سبق بذلك من اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة الخارجية في البلدية التي يقع في نطاقها الاداري نشاط طالب الترخيص وذلك حسب طبيعة النشاط الذي يزاوله وعلى اللعنة المذكورة البت في طلب صاحب الشأن واصدار الترخيص خلال مدة لا تجاوز أسبوعا واحدا .

**مادة (4)**

تخضع السلع والبضائع المستوردة طبقا لاحكام هذا القرار لاجراءات الصحية المعمول بها في الجماهيرية العظمى .

**مادة (5)**

يتولى مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية العاملة بالجماهيرية العظمى القيام بإجراءات فتح الاعتمادات ، وتحويل المبالغ المقررة للاستيراد .

**مادة (6)**

يلتزم الشخص له بالاستيراد وفقا لاحكام هذا القرار بتقديم المستندات والوثائق اللازمة المتعلقة بالبضاعة أو السلعة - فور وصولها - إلى اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة الخارجية في البلدية المختصة ، وذلك للقيام بتسويتها قبل عرضها للبيع .

**مادة (7)**

يلغى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 386 لسنة 1989م المشار إليه .

**مادة (8)**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية ،

**اللجنة الشعبية العامة**